عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن

صندوق النقد الدولي

مؤتمر صحفي

٢١ أكتوبر ٢٠٢٥

مركز دبي المالي العالمي

تعليقات جهاد أزعور خلال المؤتمر الصحفي

صباح الخير وشكرا على انضمامكم إلينا. وإنه لمن دواعي سروري أن أعود إلى دبي لعرض آرائنا حول آفاق الاقتصاد وأولويات السياسات في المنطقة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم ملخص سريع عن الأوضاع في الوقت الراهن.

لقد أثبت النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **قدرة ملحوظة على الصمود** حتى الآن في عام ٢٠٢٥، على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين العالمية وتفاقم التوترات الجغرافية–السياسية. وقد تجنبت المنطقة إلى حد كبير التداعيات المباشرة لزيادة التعريفات الجمركية الأمريكية والقيود على التجارة العالمية. ورغم أن التوترات الأخيرة أثارت القلق، لم يكن لها سوى تأثير **محدود وقصير الأجل**.

وقد **تحسنت** آفاق النمو منذ تقييمنا الأخير. فنتوقع حاليا أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى **٣,٢٪** خلال العام الجاري، مقابل **٢,١٪ في عام ٢٠٢٤** – مما يعني **زيادة التوقعات بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية** منذ مايو الماضي. وعلى المدى القريب، نتوقع أن **يتسارع النمو إلى ٣,٧٪ في العام المقبل، متجاوزا** تنبؤاتنا السابقة **بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية**، وأن يظل **مستقرا بوجه عام** على المدى المتوسط.

وتعكس زيادة التوقعات مجموعة من العوامل.

ففي **بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط**، يُعزى ارتفاع النمو بصفة أساسية إلى **زيادة الإنتاج عن المتوقع** في أعقاب إلغاء تخفيضات أوبك+. ويُتوقع أن يبلغ النمو في هذه الاقتصادات **٣٪ في عام ٢٠٢٥ و٣,٤٪ في عام ٢٠٢٦**، مقابل **٢,٥٪ في العام الماضي**.

ولكن **للقصة جوانب أخرى بخلاف النفط**. فقد أحرزت جهود التنويع الاقتصادي – ولا سيما على مستوى مجلس التعاون الخليجي – تقدما هائلا، مع تزايد أهمية دور القطاعات غير النفطية في الحفاظ على النمو وخلق فرص العمل.

وفيما يخص **البلدان المستوردة للنفط**، يتسارع الزخم أيضا. فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى **٣,٥٪ في عام ٢٠٢٥ و٤,١٪ في عام ٢٠٢٦**، مدعوما بانخفاض أسعار النفط، وقوة تحويلات العاملين في الخارج، وانتعاش تدفقات السياحة الوافدة،

وتحسن الأوضاع الزراعية. ويساعد التقدم المتواصل في **تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية** على بناء قدرة هذه الاقتصادات على الصمود وتعزيز آفاقها.

وتتفاوت اتجاهات التضخم عبر المنطقة، وإن كانت معظم الاقتصادات تشهد **معدلات تضخم معتدلة أو متناقصة** بفضل **تشديد السياسات النقدية** و**انخفاض أسعار الغذاء والطاقة**. وقد تحسنت الأوضاع المالية أيضا، بما في ذلك **تقلص فروق العائد على السندات السيادية، والتصحيحات السلسة في قيمة العملات**، و**استعادة بعض البلدان لقدرتها على النفاذ إلى الأسواق**.

ويُتوقع مستقبلا **استمرار ارتفاع** نمو إجمالي الناتج المحلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العامين الجاري والمقبل، مدفوعا بصلابة الطلب، وارتفاع الإنتاج النفطي، والإصلاحات الجارية. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع **تسارع النمو تدريجيا** في ظل ترسخ الإصلاحات وسياسات تحقيق الاستقرار.

ولكن هذه **الآفاق الإيجابية** تحمل في طياتها **مخاطر كبيرة**.

فحالة عدم اليقين العالمية يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي. وقد يؤدي تباطؤ الطلب العالمي أو تشديد الأوضاع المالية إلى ضغوط على البلدان ذات احتياجات التمويل الكبيرة أو الأجهزة المصرفية شديدة الانكشاف لمخاطر الديون السيادية. كذلك يمكن **لاستمرار التضخم** في الاقتصادات المتقدمة أن يرفع تكاليف الاقتراض في منطقتنا.

وبالطبع، لا **تزال التوترات الجغرافية–السياسية مرتفعة**. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو وقف إطلاق النار، لا تزال هناك **احتياجات إنسانية** ملحة عبر أنحاء المنطقة. ولم يكن للصراع الذي نشب في يونيو الماضي بين **إسرائيل وإيران** سوى تأثيرات محدودة قصيرة الأجل على التجارة، ولكن **خطر تجدد حالة عدم الاستقرار لا يزال مرتفعا**.

وعلى الجانب الإيجابي، فمن شأن **التعجيل بتسوية الصراعات الإقليمية أو تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية** – خاصة في مجالات الحوكمة، وتعميق القطاع المالي، وتطوير القطاع الخاص – أن **يحقق معدلات نمو أقوى من المتوقع على المدى المتوسط**.

وإزاء هذه الخلفية، تتضح **أولويات السياسات جليا:** إدارة المخاطر على المدى القصير مع إرساء الأسس اللازمة لتحقيق **نمو أكثر قوة وشمولا للجميع**.

ويتيح زخم النمو في الوقت الحالي **فرصة قيمة** لإعادة بناء **هوامش الأمان المالية والخارجية**، ولا سيما في البلدان ذات هوامش الأمان المحدودة.

وفي الوقت نفسه، **لا بد من مواصلة الإصلاحات الجريئة** – بهدف تنويع الاقتصادات، وتمكين القطاع الخاص، وتعميق الأسواق المالية، وزيادة الإنتاجية. ويعني ذلك **تعزيز الحوكمة والمؤسسات، وتقليص دور الدولة، وخفض الحواجز التجارية، والاستثمار في البنية التحتية**، وهي خطوات بالغة الأهمية **لتعزيز القدرة على الصمود** واغتنام الفرص التي يتيحها اقتصاد عالمي سريع التغير.

وهذا النمو المطرد يجب أن يكون أيضا **شاملا للجميع**. فمن خلال توفير المزيد من الفرص **للشباب والنساء**، وتحسين مستويات **التعليم والرعاية الصحية**، وتوسيع نطاق **الحصول على التمويل**، لن يكون النمو أكثر قوة فحسب، بل **أكثر عدالة واستمرارية** أيضا. ويتيح التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي فرصا إضافية لزيادة الإنتاجية وتقليص فجوات الدخل.

وبالنسبة **للاقتصادات الخارجة من الصراعات**، يسلط الفصل الثاني من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الضوء على العوامل اللازمة لضمان التعافي الناجح: **تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المبكر، والحصول على التمويل الخارجي** – بما في ذلك من خلال الدعم الدولي وتخفيف أعباء الدين – **وتعزيز المؤسسات**. ويوضح تحليلنا أن **الحد من تقلبات الاقتصاد الكلي خلال السنوات الخمس الأولى من السلام** يزيد بقوة من احتمالات التعافي الدائم.

وختاما، فإن عام ٢٠٢٥ هو قصة **صمود وسط أجواء عدم اليقين**. والتحدي الماثل أمام صناع السياسات الآن هو تحويل هذا الصمود إلى **نمو شامل ودائم** على المدى الطويل.

وتظل شراكة صندوق النقد الدولي مع المنطقة **قوية وراسخة** – من خلال التمويل، وإسداء المشورة بشأن السياسات، وتنمية القدرات – لمساعدة البلدان على اجتياز حالة عدم اليقين واغتنام الفرص المستقبلية. فمنذ بداية عام ٢٠٢٤ وحده، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم تمويل بقيمة **٢١,٤ مليار دولار** لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان.

شكرا جزيلا، ويسعدني الآن الاستماع إلى أسئلتكم.